منشور رقم (١) لعام ٢٠٢٢م
بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٣م
(الميزانية الجارية والإنمائية)

صاحـــب السمـــو السيـــد نائـــب رئيـــس الـــوزراء لشؤون مجلـــس الـــوزراء المـوقـــر

أصـــــــــحاب الســـــــــمو والمعـــــــــالي الـــــــــوزراء الموقريـن

أصـحاب المعالي/السـعادة رؤسـاء مجـالس الإدارة للـهيئات والمؤسسـات العامـة الموقرين/المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً إلى نـص المـادة (٢٢) مـن القـانون المـالي الصـادر بالمرسـوم السـلطاني رقـم (٩٨/٤٧) بتـاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦م، وإلى البنـد رقـم (٦) مـن اختصاصـات وزارة الاقتصـاد الـوارد في الملحـق رقـم (١) بالمرسـوم السـلطاني رقـم (٢٠٢٠/٩٤) الـذي يـنص علـى "إقـرار الميزانيـة الإنمائيـة السـنوية ، بعـد موافقـة مجلس الوزراء"، وتمهيداً لإعـداد تقـديرات الميزانيـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٣م وعرضـها علـى مجلس عُمان في الوقت المحدد.

يسر كل من وزارة المالية و وزارة الاقتصاد إصدار منشور قواعـد إعـداد تقـديرات الميزانيـة العامـة للدولـة للعـام المـالي ٢٠٢٣م (الجاريـة والإنمائيـة) وفقـاً للتوجهـات الحكوميـة الـتي تسـعى إلى تحقيـق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ من خلال تنفيذ بـرامج وأنشطة الخطـة الخمسـية العاشـرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥م) وتطبيق مبادرات الخطة المالية متوسطة المدى.

وعلـى الـرغم مـن ارتفـاع أسـعار الـنفط نظـراً للتطـورات الجيوسياسـية وانعكـاس ذلـك علـى أداء الاقتصاد الوطني، إضافة إلى توقـع أن آفـاق النمـو للاقتصـادات الكـبرى يسـودها عـدم الـيقين مـع مخـاطر التضخم وارتفاع أسعار الفائدة حول العـالم والـدخول في تبـاطؤ اقتصـادي، كمـا أن مؤشـرات الـدين العـام للسـلطنة لا تـزال في مسـتويات غـير آمنـة ممـا يسـتوجب معـه الاسـتمرار في الإجـراءات الماليـة المتخـذة لتحقيق الاستدامة المالية وتوجيه جزء من الفوائض الماليـة - في حـال تحقيقهـا - لـدفع أقسـاط القـروض للحفـاظ علـى اسـتقرار مسـتويات الـدين العـام وتخفيضـها تـدريجياً، بالإضـافة إلى زيـادة السـيولة الماليـة لمخصصات الموازنة الانمائيـة وتنفيـذ مشـاريع تنمويـة مضـافة إلى المشـاريع المعتمـدة في الخطـة الخمسـية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥م) في مختلف القطاعات التنموية وذلك لتحفيز التعافي الاقتصادي.

هذا، وفي جانب تبسيط إجراءات اعداد الميزانية العامة للدولة ورفع كفاءتها فإنه سيتم استمرار العمل على خدمة الإعداد الالكتروني لتقديرات ميزانيات الجهات الحكومية (الجارية والإنمائية) من خلال الرابط الالكتروني.

عليه، فإنه يرجى من جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة إعداد تقديرات ميزانياتها (الجارية والانمائية) وفقاً للنماذج المرفقة في الرابط الالكتروني ورفعها من خلال ذات الرابط (سيتم تزويد كل جهة بالرابط الالكتروني ورقم المستخدم والرقم السري للدخول)، كما يرجى مراعاة الأسس والقواعد التالية عند إعداد مشروع الميزانية:

أولاً: الميزانية الجارية:

يتم إعداد تقديرات الميزانية الجارية لعام (٢٠٢٣م) وفقاً للقواعد التفصيلية المرفقة في الرابط الالكتروني، مع مراعاة اتباع القواعد التالية:

١) اعداد تقديرات الايرادات اخذا في الاعتبار نسبة النمو السنوية إضافة إلى المبادرات المعتمدة ضمن الخطة المالية متوسطة المدى المرتبطة بتنشيط وتحسين الايرادات.

٢) إعداد تقديرات الوضع القائم للميزانيات وفقاً لسقف الموازنة المحدد لكل جهة بحيث لا يتعدى صافي الميزانية كما هو في تاريخ ٢٠٢٢/٥/٣١م.

٣) توزيع الموازنة التقديرية السنوية على اساس شهري لكافة البنود.

٤) إعداد تقديرات المصروفات الجارية لتغطية مصروفات تشغيل المشروعات الجديدة المتوقع استلامها وتشغيلها خلال عام ٢٠٢٣م مع تقديم بيان لكل مشروع على حدة.

٥) موافاة وزارة المالية بأية مبادرات أومقترحات من شأنها ان تساهم في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لتنفيذ بعض الخدمات الحكومية.

ثانياً: الميزانية الإنمائية:

يـتم إعـداد تقـديرات الميزانيـة الانمائيـة لعـام (٢٠٢٢م) وفقـا للقواعـد والأسـس المرفقـة في الـرابط الالكتروني، مع مراعاة اتباع القواعد التالية:

١) إقفال حسابات المشاريع المستمرة من الخطط الخمسية السابقة والتي تم الإنتهاء من تنفيذها أو شارفت على الإنتهاء وإعداد قائمة بها.

٢) إعطاء الأولوية في الصرف لسداد الالتزامات القائمة على المشاريع الجاري تنفيذها وتقديم كشف يوضح موقف سير العمل بهذه المشاريع بشكل دقيق.

٣) تقديم كشف بتقديرات الصرف (السيولة) المتوقعة خلال عام ٢٠٢٣م وكذلك الصرف المتوقع للفترة المتبقية من عام ٢٠٢٢م لكل مشروع إنمائي في ضوء مراحل التنفيذ الجاري ومن واقع سجلات الجهة، مع تحديد التاريخ المتوقع للانتهاء من التنفيذ.

٤) بالنسبة للمشاريع التي ترى الوزارات أهمية تنفيذها ضمن أولويات المشاريع الجديدة المقترحة في مجلد البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة فإنها تعامل كمشاريع جديدة بحيث تخضع للتقييم ضمن مصفوفة الأولويات المعتمدة (وفقاً للمحددات الموضحة في المرفقات)، وترسل تفاصيلها وخطتها ومدى توافقها مع البرامج الإستراتيجية المعتمدة مع بيان بالتكلفة والتوزيع السنوي للسيولة المطلوبة خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، بحيث يتم توفير الاعتمادات من خلال إعادة برمجة الأرصدة الحرة لتغطية التكلفة المطلوبة، علما بأنه من ضمن المعايير التي سيتم اختيار المشاريع الجديدة للتنفيذ ضمن الخطة الخمسية العاشرة هو مستوى المخاطر في حالة عدم تنفيذ المشروع استناداً إلى المخاطر الوطنية الواردة ضمن سجل المخاطر الوطنية.

٥) بالنسبة للمشاريع المستمرة والجديدة يتم مواءمتها بالبرامج الواردة في (مجلد البرامج الاستراتيجية) لخطة التنمية الخمسية العاشرة من حيث رقم البرنامج واسم البرامج والمشاريع والمبادرات المرتبطة بالبرنامج.

٦) تقديم كشف بموقف البرامج الاستراتيجية الواردة ضمن (مجلد البرامج الاستراتيجية) للخطة الخمسية العاشرة (الربع الأخير من العام الثاني من الخطة).

٧) بالنسبة للمشاريع المؤجلة والتي ترى الوزارات أنها تتناسب مع توجهات وأهداف البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة، ستخضع كذلك للتقييم ضمن المصفوفة وتعامل كمشاريع جديدة وسيتم البت فيها بشكل نهائي للإبقاء عليها او الغاؤها من النظام المالي.

٨) التأكيد على الالتزام بأن تتم المناقلات والتعديلات خلال فترة إعداد الموازنة (يونيو - سبتمبر) من كل عام لتفادي كثرة التعديلات والمناقلات على المشاريع بحيث تتم ضمن أعمال مصفوفة التقييم، على ان يتم النظر في العاجل من التعديلات خارج تلك الفترة.

٩) يتم ارسال الكشوفات المطلوبة من خلال نظام اعداد الموازنة الإنمائية لعام ٢٠٢٣م على الموقع الالكتروني لوزارة الاقتصاد وسيتم توضيح الكشوفات تفصيلا في الرابط الإلكتروني الخاص بالميزانية الإنمائية، مع أهمية الالتزام بمكوناتها تسهيلا لدراستها وإعدادها بشكل موحد.

١٠) التأكيد على الوزارات بإيلاء مشاريع التحول الرقمي الحكومي التي تم اعتمادها أولوية في التنفيذ وفقا للخطط الموضوعة لها بالتنسيق مع الجهات المعنية كونها تعتبر من المشاريع التي أتت بأوامر سامية ومن أجل التسهيل وتبسيط الخدمات وتوافرها بما يخدم أولويات المرحلة.

ثالثاً: المتطلبات الأخرى المتعلقة بتقديرات الميزانية العامة للدولة:

١) يتطلب من كافة الجهات الحكومية ارفاق اوراق عمل لتقديرات الميزانية إلى جانب تعبئة الجداول المرفقة في الرابط الالكتروني.

٢) على الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة تقديم ورقة عمل حول الإجراءات والمبادرات المتخذة في كل جهة بما يسهم في تعزيز الايرادات وترشيد الإنفاق والأثر المالي لهذه الإجراءات.

٣) تقديم مشروعات موازنات الوزارات والجهات الحكومية التي بدأت في تطبيق موازنة البرامج والأداء وفقاً للبرامج والأنشطة حسب نموذج طلب الموازنة بالبرامج والأداء لعام (٢٠٢٣م) المرفق في الرابط الالكتروني.

٤) فيما يتعلق بمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص:

أ) يتطلب من الجهات الحكومية التي لديها مشروعات بنظام الشراكة مع القطاع الخاص تحديث البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الموازنة إدراجها للوفاء بعقود الشراكة.

ب) تحديد مشاريع وخدمات جديدة يمكن اسنادها إلى القطاع الخاص.

ج) تلتزم الجهات الحكومية بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم الشراكة التي يحددها القانون.

في ضوء ما تقدم، يرجى من كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة تقديم موازناتها التقديرية (الجارية والإنمائية) للعام المالي ٢٠٢٣م قبل تاريخ (٢٠٢٢/٧/٣١م) من خلال الرابط الالكتروني، واعتماد ملخص الميزانية المطلوبة من قبل رئيس الوحدة وإرساله إلى وزارة المالية و وزارة الاقتصاد .

كما يرجى إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع الجديدة بالحاسب الآلي (النظام المالي الموحد) قبل تاريخ (٢٠٢٢/٧/٣١م) بحيث تكون متطابقة مع التقديرات المقدمة في مشروع الميزانية وفق النماذج المقررة من قبل وزارة المالية.

ونود التأكيد بأن المختصين في وزارة المالية و وزارة الإقتصاد على أتم الاستعداد للرد على كافة الاستفسارات التي تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

الدكتور/سعيد بن محمد بن أحمد الصقري	سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
وزير الاقتصاد	وزير المالية

صدر في: ٢٤ / ١٠ / ١٤٤٣هـ
الموافق: ٢٥ / ٥ / ٢٠٢٢م

نسخة مع التحية إلى:

- معالي الدكتور /رئيس المكتب الخاص الموقر
- معالي الشيخ/الأمين العام لمجلس الوزراء الموقر